الضَّرُورةُ الشِّعْرِيَّةُ
"شعر رؤبة بن العجاج أنموذجاً"

عبدالله راجحي محمد غانم* **يوسف حسن حسن العجيلي****

تاريخ تسلُّم البحث : 2017/7/19م تاريخ قبول النشر: 2017/8/16م

الملخص

تناول البحث مسألة الضرورة الشعرية، من حيث مدلولها اللغوي والاصطلاحي، وأبرز مظاهرها التي تمثلت في الزيادة، والنقص، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنث، وما وجد في شعر رؤبة من تلك المظاهر، كما تناول البحث تقسيم النحويين الضرورات على حسنة وقبيحة، وسبب هذا التقسيم. ثُمَّ توقّف عند موقف النحويين من الضرورة الشعرية، مع ذكر أبرز الأقوال التي كان لها موقف صريح، وختم البحث بالحديث عن حقيقة الضرورة الشعرية، التي يرى البحث أنَّها حيلة نحوية، احتالها النحويون لتفسير كلّ ما خالف قواعدهم، مع التنبيه على أنَّه ليس كلّ ما قيل: إنَّه من الضرورة، يصدق عليه هذا القول؛ فهناك ما لا يُعدّ ضرورة أصلاً؛ لمجيئه في غير الشعر، أو لإمكان تأويله أو حمله على وجه من الوجوه.

المقدمة:

الحمدُ للهِ حمدَ الشاكرين، والصلاة والسلام على النَّبي المصطفى الأمين، من أحيا به اللهُ الدين، وجعله في نحور المعتدين، وأنقذ به العالمين، أمّا بعد:

من المعلوم أنَّ النحويين قد بذلوا جهدًا كبيرًا في إرساء قواعد اللغة العربية ووضع أصولها وتحديد فروعها؛ معتمدين في ذلك على ما وقفوا عليه من كلام العرب الفصحاء- وإن اختلفت رؤاهم في ذلك- متتبعين شواهده المختلفة. ولم يكن وضع قواعد هذه اللغة وإرساء علم النحو بالأمر اليسير؛ لذلك اجتهد النحويون في استقراء كلام العرب واستنباط أحكامهم وأصولهم من استعمالات العرب أنفسهم، مؤيدين ذلك بما ورد في أفصح الكلام، كلام الله عزّ وجل.

وانطلاقًا من هذه الغاية النبيلة، وحرصًا على بناء قواعد النحو العربي بناءً محكمًا، انطلقت جهودهم من ثلاثة محاور متلازمة لا انفكاكَ لها؛ تمثل **المحور الأول** في نظرية العامل، التي حاولوا بها تقديم تفسير منطقي، وتعليل مقبول لتلك القواعد التي وضعوها، والأحكام التي أطلقوها؛ فذهبوا إلى أنَّه لكلّ معمول عامل أحدث فيه ذلك العمل، وهذا قادهم إلى **المحور الثاني** وهو القول بالعلة النحوية، فكل مظهر من مظاهر العمل النحوي له علة، وربما قادت تلك العلة إلى علة أخرى، وهكذا. إلا أن الأمر لم يسلم لهم، فكانت تلك القواعد تنخرم من وقت لآخر، وربما ظهرت استعمالات أخرى تنسف تلك القواعد نسفًا؛ فوقف أمامها النحويون حائرين لم يسعفهم التعليل، فلجأوا إلى خير منه، وهو **المحور الثالث** المتمثل في التأويل النحوي، الذي مثل طوق النجاة لهم للخروج من المأزق الذي وقعوا فيه، ولكنهم اختلفوا في قبوله والقول به من ناحية، كما أنَّه لم يسعفهم في تفسير كل ما صادفهم من اختلالات وخروق تهدم قواعدهم من ناحية أخرى، فكان لا بد من حيلة أخرى تحفظ عليهم أصولهم وقواعدهم، وتلك هي موضوع هذا البحث الذي يحمل عنوان (**الضرورة الشعرية** "شعر

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – كلية التربية جامعة الحديدة.

**أستاذ مساعد – كلية التربية – جامعة الحديدة

رؤبة بن العجاج أنموذجًا)، وقد جاء في ثلاثة مباحث تسبقها هذه المقدمة وملخص للبحث، وتعقبها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

ولا شكّ أن لهذا الموضوع أهمية كبيرة؛ لأنّه يقف عند قضية أصيلة من قضايا النحو العربي، نظرًا لما دار حولها من جدل كبير بين النحويين أنفسهم، فمنهم مؤيد لها ومنهم رافض، بل إنّهم قد اختلفوا في تحديد مفهومها وجدواها. وقد جاء هذا البحث ليكشف جانبًا من ذلك الخلاف للوقوف على حقيقة هذه القضية، وأثرها في النحو العربي، وقد اختار البحث شعر رؤبة خاصة؛ لأنّه من أكثر الأشعار التي تجلت فيها هذه الظاهرة، وتعددت مظاهرها، نظرًا لطبيعة الرجز القائمة على عدم الاطِّراد، واختلاله بما يعتوره من التغييرات.

وقد اختار البحث المنهج الوصفي؛ لأنّه الأنسب لطبيعة هذا البحث وغايته، المتمثلة في الوقوف على تحديد مفهوم الضرورة الشعرية وأنواعها، أو مظاهرها من خلال ما وجد في كتب الضرورات، وما تمَّ تحليله من نماذج مختلفة من تلك الشواهد للوصول إلى حقيقة الضرورة الشعرية، والغاية منها، وجدواها في النحو العربي.

وجاءت المباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: بعنوان **(مفهوم الضرورة الشعرية، ومظاهرها، وأقسامها)**، وقد تناول هذا المبحث تعريف الضرورة لغة واصطلاحًا، ثمّ الوقوف على أهم مظاهر الضرورات الشعرية في شعر رؤبة، وذلك من خلال تتبعها في ديوانه، وفي كتب الضرورات، وكتب النحو المختلفة.

المبحث الثاني: بعنوان **(مواقف النحويين من الضرورات الشعرية)** ، وتناول مواقف النحويين المختلفة من الضرورة الشعرية، من خلال الوقوف عند أبرز من كان لهم مواقف صريحة من هذه الظاهرة.

المبحث الثالث: بعنوان **(حقيقة الضرورة الشعرية)** ، وهو يمثل وجهة نظر الباحثينِ في الضرورة الشعرية؛ اعتمادًا على ما وقفا عليه من أقوال النحويين واللغويين قدامى ومحدثين، ومن خلال النماذج الشعرية التي قاما بتحليلها. وخُتِم هذا البحث بأبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان، وأُعقب بقائمة المصادر والمرجع.

هذا ما أمكننا، وما استطعنا إليه سبيلاً، سائلين المولى عز وجل أن يكون خالصًا لوجهه الكريم وأن يجزينا عليه الجزاء الأوفى، وآخر دعوانا أَنِ الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالمِيْنَ.

المبحث الأول: مفهوم الضرورة الشعرية، ومظاهرها، وأقسامها

أولاً: مفهوم الضرورة الشعرية:

الضرورة لغة: من الاضطرار، وهي الحاجة إلى الشيء أو الالتجاء إليه، يقول ابن منظور: "المَحاويج، والاضطِرَارُ: الِاحْتِيَاجُ إِلى الشَّيْءِ، وَقَدِ اضْطَرَّه إِليه أَمْرٌ، وَالِاسْمُ الضَّرَّة،... وَرَجُلٌ ذُو ضارُورةٍ وضَرُورةٍ أَي ذُو حاجةٍ، وَقَدِ اضْطُرَّ إِلى الشَّيءِ أَي أُلْجِئَ إِليه"[1]. والضرورة مشتقة من الضَّرر، وهو النازل مما لا مدفع له[2].والضَّرورةُ: اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حَمَلَتْني الضَّرورة على كذا، وقد اضطُرَّ فلان الى كذا وكذا، بناؤه: (افْتُعِلَ) فجُعِلتَ التاءُ طاءً، لانّ التّاءَ لم يَحْسُن لفظها مع الضّاد[3].

الضرورة اصطلاحًا:

عرفها الكفوي بقوله: "الضرورة الاحتياج، والضرورة الشعرية: هي ما لم يرد إلا في الشعر، سواء أكان للشاعر فيه مندوحة أم لا"[4].

وعرّفها ابن هشام بأنّها عبارة عمّا جاء في الشعر على خلاف النثر[5]. وقيل: إنَّها: "عبارة عن مخالفة المألوف من القواعد في الشعر، سواءٌ أُلجِئ الشاعر إلى ذلك بالوزن أو بالقافية، أم لم يُلجأ"[6].وقيل هي: "ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"[7].

فالضرورة إذًا هي رُخص، أو إجازاتٌ أعطيت للشعراء خاصة من دون الناثرين في مخالفة القواعد والأصول اللغوية المألوفة، من أجل استقامة الوزن والقافية، وجمال الصورة الشعرية.

ثانيًا: مظاهر الضرورة الشعرية:

للضرورة مظاهر متعددة، فهي تتجلى في ضرورات الزيادة، والنقص، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنث[8]، وقد وردت في شعر رؤبة ، ممثلة في مظاهر متعددة، كالزيادة، والحذف، والإبدال، ووضع اللفظ موضع غيره، وذلك على النحو الآتي:

- **ضرورات الزيادة:**

ومن مظاهرها، تشديد حرف، كقوله:

ثُمَّتَ جِيْتُ حَيَّةً أَصَمَّا

ضَخْمًا يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[9]

فقد قال: (الأَضْخَمَّا)، بتضعيف الميم، وحقُّه أن يقول: الأَضْخَمَ، مثل قولك: (الأعْظَم)، و(الأكْبر). فثقَّله في الوقف، وأجراه في الوصل ذلك الْمُجرى، وفيه روايتان أخريان، إحداهما: (الإضْخَمَّا)، على مثال: (إزْرَبَّ). والأخرى: (الضِّخَمَّا)، على مثال: (خِدَبَّ)، و(هِجَفَّ)، ولا زيادة في هاتين الروايتين[10].

ومثل هذا قوله:

لقد خَشِيتُ أن أرَى جَدَبّا

فِي عامِنا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا[11]

يريد (جَدبًا)، و(أخْصَبَ)، فشدّد وزاد ألف الإطلاق للضرورة[12]. وجاء بعده، قوله:

إنَّ الدبى فَوْقَ المتُونِ دَبَّا

وَهَبَتِ الريحُ بِمُورٍ هَبَّا

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَبي سَبْسَبَّا

كَأَنَّهُ السيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

أَوْ كَالحَرِيْقِ وَافَقَ القَصَبّا

وَالتِبْنَ وَالحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّا[13]

يقول ابن عصفور: "فشدّد آخر (سبسب)، و(القصب)، و(التهب) في الوصل ضرورة، وكأنّه شدد وهو ينوي الوقف على الباء نفسها، ثُمّ وصل القافية بالألف، فاجتمع ساكنان، فحرّك الباء وأبقى التضعيف؛ لأنّه لم يُعتد بالحركة لكونها عارضة، بل أجرى الوصل مجرى الوقف"[14].

ومن مظاهرها، جمع الشيء بزيادة على غير ما يجمع، كقوله:

أَقْفَرَتِ الوَعْسَاءُ والعَثاعِثُ

مِن أَهْلِها وَالبُرَقُ البَرَارِثُ[15]

جمع (بَرْث) على برارث، وحقه أن يجمعه على (بِراث) [16]، ويقال: مكان براث، أي: سهل التراب، يقول ابن منظور:" والبَرْثُ: مكانٌ ليِّنٌ سهْلٌ يُنْبِتُ النَّجْمة والنَّصِيَّ، والجمعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ؛ بِراثٌ، وأَبْراثٌ، وبُروثٌ؛ فأَما قَوْلُ رؤْبة:

أَقْفَرَتِ الوَعْساءُ، فالعُثاعِثُ

مِنْ أَهْلِها، فالبُرَقُ البَرارِثُ

فإِن الأَصمعي قَالَ: جَعَلَ وَاحِدَتَهَا بَرْثِيةً، ثُمَّ جَمَع وَحَذَفَ الْيَاءَ لِلضَّرُورَةِ؛ قَالَ أَحمد بْنُ يَحْيَى: فَلَا أَدري مَا هَذَا ؛ وَفِي التَّهْذِيبِ: أَراد أَن يَقُولَ بِراث فَقَالَ بَرارِثُ؛ وَقَالَ فِي الصِّحَاحِ: يُقَالُ إِنه خطأٌ. قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: إِنما غَلِطَ رؤْبة فِي قَوْلِهِ: فالبُرَقُ البَرارِثُ، مِنْ جِهَةِ أَن بَرْثاً اسْمٌ ثُلَاثِيٌّ، قَالَ: وَلَا يُجْمَعُ الثُّلَاثِيُّ عَلَى مَا جَاءَ عَلَى زِنَةِ فَعالل"[17].

ومن مظاهرها، زيادة حرف، ومن ذلك – على رأي ابن عصفور – قوله:

قُبٌّ مِنَ التعداءِ حُقْبٌ في سوَقْ

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيْها كَالمقَقْ[18]

يقول ابن عصفور: "والمقق: الطول. ألا ترى أنّه إنّما يُقال: في الشيء طول، ولا يقال: فيه كالطول"[19].

والحقّ أن هذا ليس من باب الضرورة الشعرية؛ لوروده في النثر، فزيادة الكاف كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى:11] وحكي عن بعض العرب أنه قيل له: كيف تصنعون الأقِطَ؟ قال: كَهَيَّنٍ[20]، فدل هذا على أن ما جاء في بيت رؤبة لا ضرورة فيه.

ومن ذلك قوله:

وَقد كَادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا[21]

أدخل (أن) في خبر (كاد)، وحقها الحذف[22].

يقول سيبويه: "وقد جاء في الشعر: كاد أنْ يفْعَل، شبهوه بـ(عسى). قال رؤبة: وَقد كَادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا"[23].

ومن مظاهر الزيادة، تحريك الساكن:

ومن ذلك قوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْ[24]

حرّك الفاء من (الخَفَق) بحركة الخاء، وإنَّما هو (الخَفْقْ)،حركه لما اضطرّ[25].

ومنه قوله:

وَشَفَّهَا اللَّوْحُ بِمَأْزُوْلٍ ضَيَقْ[26]

يريد: (ضَيْقًا)، فحرّك[27].

وقوله:

صَوَادِقَ العَقْبِ مَهَاذِيْبَ الوَلَقْ[28]

يريد: (الولْق)، وهو السرعة[29].

ومن مظاهرها ردّ ما كان محذوفًا؛ تنبيهًا على الأصل المتروك، كقوله:

حَتّى تَحاجَزْنَ على الرُّوَادِ

تَحاجُزَ الرَّيِّ وَلم تَكادِ[30]

قال: (لم تكاد)، فردّ الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين[31].

- **ضرورات الحذف:**

ومن مظاهرها، تخفيف الحرف المشدد في القوافي، مثل قوله:

بالدفع عنّي درء كُلّ عُنْجُهِي

مِنَ الغُواةِ العُدَاةِ الشُوّهِ[32]

يريد: درء كلّ عُنْجُهيّ[33].

ومن مظاهرها، تسكين المتحرك، كقوله:

سَوَّى مَساحِيهِنَّ تقطيط الحُقَقْ

تَقْلِيلُ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرَقْ[34]

يريد: مساحِيَهنّ، فأسكن الياء وهي في موضع نصب[35]، يقول سيبويه: "شبَّهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرَّوها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منهما عرَّوها من النصب أيضاً، فقالت الشعراء حيث اضطرّوا ، وهو رؤبة . سوَّى مساحيهنَّ تَقْطيطَ الْحُقَقْ"[36].

ومن مظاهرها، الاجتزاء بلفظ عن لفظ محذوف، ومن ذلك قوله:

ولو تَرى إذْ جُبَّتِي مِنْ طَاقِ

وَلِمَّتِي مثلُ جَنَاحِ غَاقِ[37]

يريد: مثل جناح الغراب، فاجتزأ بصياحه منه[38].

ومن مظاهرها، نقص حرف، اكتفاء بحركة، كقوله:

وَصَانِي العَجَاجُ فِيما وَصَّنِي[39]

يريد: وصّاني، ولكنه حذف الألف واكتفى بالفتحة منها [40].

- **ضرورات الإبدال:**

ومن ذلك إبدال لفظ بلفظ آخر، كقوله:

بَارَكَ لهُ فِي شُرْبِ أَذْرَنْطُوْسِ[41]

وقوله:

لَو كُنْتُ بَعْضَ الشَّارِبِيْنَ الطُّوْسَا[42]

فـ(أَذْرَنْطُوْسِ):الدواء، وقد عربها مرّه بـ(الطوس)، ومرة بـ(أَذْرَنْطُوْسِ)[43].

وقوله:

فِي جِسْمِ شَخْتِ المنكبينِ قُوشِ[44]

أراد: (كُجَك)، فغيّر[45]، أي أبدل كلمة بكلمة أخرى.

وقوله:

وَعَدةً عُجْتُ عَلَيْهَا صَحْبِي

كَالنَحْلِ فِي مَاءِ الرّضَابِ العَذْبِ[46]

أراد: كالعسل، فلم يتزن له، فجعل بدله النحل؛ لأنّها

من سببه. وقد يمكن أن يجعل على حذف مضاف تقديره: كعسل النحل، فلا يكون فيه إبدال[47].

وقوله:

أَبَيْتُ مِنْ ذاكَ العَفافِ الأَوْدَعا

كَمَا اتَّقَى مُحْرِمُ حَجٍّ أَيْدَعَا[48]

الأيدع: دم الأخوين، فتوهم أنَّه الزّعفران[49]. ولا يبدو أن في البيت ضرورة؛ لأنَّ الأيدع هو الزعفران كما ورد في الصحاح، والمحكم، ولسان العرب[50]، يقول ابن سيده:" فَقيل: عَنى بالأَيْدَعِ الزَّعْفَرَان، لِأَن الْمحرم يَتَّقِي الطّيب. وَقيل: أَرَادَ: أوجب حجا على نَفسه"[51].

وقوله:

يُخشَى بِوَادِي العَثَّرِيْن أَضَمُهْ[52]

يقول ابن عصفور: "يريد: عَثر"[53].

وقوله:

نَبْعِيّةً سَاوَرَهَا بَيْنَ النِّيَقْ

إذا دنَا مِنْهُنَّ أنقَاض النُّقَقْ[54]

يريد بالنِّيَق: جمع (نَيْقٍ)، وليس هذا جمعه، وإنَّما (النِّيَقُ) جمع (نِيَقة)، والعرب لا تقول: (نِيَقة)، وإنَّما يقولون: (نِيْقٌ)، يريدون: أعلى الجبل[55].

يقول ابن منظور: "نيق: النّيقُ: أرفع موضعٍ في الجبل، والجمعُ أَنْيَاق ونُيُوق، وَفِي الصِّحَاحِ: ونِيَاق"[56].

يريد بالنُّقَق: جمع نَقُوق – وهو صوت الضفادع، وليس هذا جمعه، وإنَّما (النُّقَقْ) جمع (النُّقَّة)، وليس في الكلام (نُقَّةٌ)، وأمَّا جمع نَقُوق، فهو (نُقَقٌ)[57].

قال ابن سيده:"وَضُفْدَعٌ نَقَّاق ونَقُوق، وَجَمْعُ النَّقُوق نُقُق؛ قَالَ رؤبة: (إِذَا دَنا منهنَّ أَنقاضُ النُّقُقْ) وَيُرْوَى النُّقَق عَلَى مَنْ قَالَ جُدَد فِي جُدُد، وَمَنْ قَالَ رُسْل قَالَ نُقّ"[58].

وعلى حسب ما أورده ابن سيده، وابن منظور وغيرهما، لا يكون في البيت إبدال ولا ضرورة؛ لاستعمال هذا الجمع عند العرب.

ومن مظاهر الإبدال ، ترك المصدر إلى ما يقرب من مصدر الفعل، كقوله:

لا يَلْتَوِي مِنْ عَاطِسٍ ولا نَغَق[59]

النغيق: صوت الغراب، وكلّ ما دلّ على صوت من الثلاثي، فمصدره (فُعَال) أو (فَعِيْل)[60]. يقول ابن سيدة:" نَعَق الغَراب يَنْعِق، ويَنْغَق، نَغِيقا ونُغاقا"[61]. وقد أبدل رؤبة (نغَق) بـ(النَّغِيق)، أو (النُّغَاق)، وكان يريد: (نَغْقًا)، على: (فَعْل)، لكنّه حرّكه اضطرارًا؛ لأنَّ أصل الأفعال الثلاثية أن يأتي مصدرها على (فَعْل)، فيما كان متعديًا، نحو: ضربه ضرْبًا، ويأتي من غير المتعدي على (فُعُول)، نحو: قعدَ قُعُوْدًا، وقد يأتي على (فُعُول) في المتعدي، نحو: شكره شُكُورًا، وعلى (فَعْل) في اللازم، نحو: زحَفَ زحفًا[62]. وكما يبدو، فقد وقع رؤبة في اضطرارين، **الأول:** أنَّه أبدل مصدرًا بآخر، **والآخر:** أنّه حرّك ساكنًا ليستقيم له الوزن.

ومن مظاهر ضرورات الإبدال، إبدال حرف بحرف، كقوله:

أيّ قَلُوصِ راكـــــبٍ تَرَاهَا

طارُوا عَلاهُنّ فَطِرْ عَلاهَا

واشدُدْ بأقْوى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

نَاجِـــيةً وَاجِيًا وَأَبَاهَا[63]

قيل: إنَّ مظاهر الضرورة في هذه الأبيات تمثلت في إبدال الياء ألفًا في (علاهُنَّ)، (علاها)، بناء التثنية على الألف في حقواها، ولزوم الألف في (أباها) [64]. والحق أنّه لا ضرورة في (حقواها)، و(أباها)؛ لأنَّ تلك لغة من لغات العرب، وقد جاءت في كلام العرب وأشعارها[65].

- **ضرورات وضع الشيء في غير موضعه:**

ومن ذلك قوله:

فلا تَرى بَعْلا ولا حَلائِلا

كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حَاظِلا[66]

أدخل كاف التشبيه على الضمير، إجراءً لها بما هي في معناه، وهو (مثل)، ودخول الكاف على المضمر شاذ[67]. يقول القزاز: "ومما يجوز له: وصل المضمر بما يرجع مع المضمر إلى أصله، وذاك أنَّ أصل كاف التشبيه (مثل)، فإذا قلت: (أنت كزيد)، جاز، وكان المعنى: (أنت مثل زيد)، فإذا أضمرت زيدًا وجب أن تقول: (أنت مثله)،ويجوز للشاعر أن يقول: (أنت كه)، ...، فوصل الضمير بالكاف، وكان الوجه أن يرجع إلى الأصل"[68].

ومن ذلك قوله:

كُنْتُم كَمَن أدخَلَ فِي جُحْرٍ يَدَا

فَأخطَأَ الأفْعَى ولاقَى الأَسْوَدَا[69]

يقول القزاز: "قالوا: فجعل الأفعى دون الأسود[70]، وهي أخبث منه وأشدّ عند العرب. وهذا أيضًا ليس بعيب؛ إذ كان إنّما خلص من شرٍّ إلى شرّ، وليس من الشّر قليل"[71].

ثالثاً: أقسام الضرورات:

يكاد النحويون واللغويون يتفقون على تقسيم الضرورات الشعرية على قسمين رئيسين[72]:

- **الأول ما قيل عنه: إنَّه من أحسن الضرورات، وأقربها.** وهو ما لا تستهجن ولا تستوحش منه النفس، وهو كلّ ما كان فيه رد إلى الأصل كصرف ما لا ينصرف ، وقصر الجمع الممدود ، كحذف الياء في(فَعَالِيْل)، ونحوه، ومدّ المقصور[73].

ومن أحسن الضرورات إسكان الْيَاء من الْمَنْصُوب؛ لأنَّ تحريكها ثقيلٌ بكلِّ حَال[74]. ونجد هذا في قول رؤبة:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ

أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ[75]

فأسكن الياء في (أيديهن)، وحقها التحريك بالفتح، يقول رضي الدين:" قال ابن الشجري: قال المبرد: هذا من أحسن الضرورات، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين، يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع، مع أن السكون أخف من الحركات"[76].

ومنها إدخال الفاء في غير الطلبي ونصب ما بعدها بإضمار (أَنْ)، كقول طرفة:

لَنا هضْبَةٌ لاَ يَدْخلُ الذَّلُّ وسطَها

ويأوي إليها المُستجِيرُ فَيُعصَمَ[77]

فنصب (يُعصمَ) بأن مضمرة بعد الفاء، وحقها أن تكون بعد طلب، يقول ابن السّراج:" وإنّما كانَ النصبُ فيما خالفَ الأَولَ على إضمار "أَنْ" إذا قالَ: ما تأتني فتُكرِمَنِي كأَنَّه قالَ: ما يكونُ مِنكَ إتيانٌ فأَنْ تكرِمَني، فإذَا قالَ: أَنتْ تأتيني فتكرمُني، فهوَ كقولِكَ: أَنتَ تأتيني وأَنْتَ تكرِمُني فإذَا نَصَبَ للضرورةِ كانَ التقديرُ: أَنْتَ يكونُ مِنكَ إتيانٌ فأَنْ تكرمَني ومِنَ الضروراتِ وهوَ مِنْ أَحسنِها في هَذا البابِ"[78].

ومن أحسن الضرورات، صرف ما لا ينصرف، يقول سيبويه: "اعلم أنَّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام، من صَرْفِ ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنَّها أسماء كما أنَّها أسماء"[79]، ويقول ابن يعيش: "فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر؛ لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنَّه ردٌّ إلى الأصل، لا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث، فإنَّه لا يجوز صرفه للضرورة؛ لأنّه لا ينتفع بصرفه؛ لأنّه لا يسدّ ثلمة في **البيت**"[80]. ومن هذا قول النابغة:

فَلَتأْتِينْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعًا

جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الأَكْوَارِ[81]

فصرف (قصائد) في ضرورة الشعر، وهي ممنوعة من الصرف.

ومن أقرب الضرورات وأسهلها، تسكين عين (فَعْلَة) في جمع المؤنث السالم[82]، كقوله:

عَلَّ صُرُوْفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِها
يُدِلْننا اللَّمَّةَ مِنْ لمَّاتِها
فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها
وَتَنْقَعَ الْغُلَّةَ مِنْ غُلاَّتِهَا[83]

والثاني ما قيل عنه: إنَّه من أقبح الضرورات. وهي كل ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي، بتغيير ما من زيادة أو نقص، وكل ما أدى إلى لبس؛ كالتباس جمع بجمع، كردّ مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنّه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام، وكالزيادة المؤدية لما ليس أصلاً، وكالنقص المجحف، كقول لبيد:

دَرَسَ المنا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَ
وَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ[84]

أراد المنازل[85].

ومن الضرورات المستقبحة ترخيم غير المنادى كما يجرى في النداء، كقول جرير:

ألا أضَحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَاما
وَأَضحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[86]

ونجد هذا عند رؤبة في قوله:

إمَّا تَرَيني اليومَ أمَّ حمزِ
قاربتُ بين عَنَقي وجَمزِي[87]

وإنما أراد: أمَّ حمزة، فقدّره مرخمًا، ثُم حذف[88]. حذف التاء من (أمامة) وهي فاعل لـ(أضحت) "فأجراه في غير النداء – لمّا اضطرّ – كما أجراه في النداء، وهذا أقبح الضرورات؛ وذلك أنَّ النداء بابُ حذفٍ، ألا ترى أنَّ المنادى المفرد المعرفة يُحذف منه التنوين، فحذف في الترخيم أواخر المناديات كما حذف التنوين"[89].

ومن أقبح الضرورات، ما كان فيه عدولٌ من صيغة إلى صيغة أخرى كقول الحطيئة:

فيها الرّماحُ وفيها كلُّ سابِغةٍ
جَدْلاءَ مَحْكَمَةٍ مِنْ سَلاّمِ[90]

أراد سليمان عليه السلام، فغيّر الكلمة من صيغة لأخرى[91]. ومثله قول الأسود بن يعفر:

وَدَعا بِمُحْكَمَةٍ أَمِيْنٍ سَكُّهَا
مِنْ نَسْجِ دَاودَ أَبِي سَلاّمِ[92]

ومثل هذا نجده عند النابغة الذبياني، إذ قال:

وَكلُّ صَمُوْتٍ نَثْلَةٍ تُبَعِيَّةٍ
وَنَسْجُ سُلَيْمٍ كُلَّ قَضَّاءَ ذَائِلِ[93]

أراد نسج سليمان ، وأراد به سليمان بن داود؛ لأنَّه أوّل من عمل الدّروع، فنسب إليه[94].

وهناك من الضرورات القبيحة ما لم أقف عليه في شعر رؤبة، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر[95]، وتحريف اللفظ، بردِّ الأصل إلى الفرع، كتأنيث المذكر[96]، وكحذف الفاء الواقعة في جواب الشرط[97].

المبحث الثاني: موقف النحويين من الضرورة:

انقسم النحويون في القول بالضرورة الشعرية على أربع فرق:

الأولى: جماعة ذهبت إلى جواز الضرورة مطلقًا، فهم لا يأخذ عندهم هذا المصطلح مفهومه الدقيق؛ لأنَّ الضرورة عندهم هي كل ما وقع في الشعر سواءٌ أكان للشاعر منه مندوحة أم لا، فلا يشترطون الاضطرار، بل جعلوا الضرورة ميزة في الشعر، يأتي فيه الشاعر بما يشاء مما لا يجوز في الكلام، لأنَّ الشعر موضعٌ قد أُلِفت فيه الضرائر.

ولعلّ ابن جني واحدٌ من هؤلاء، فها هو يقول: "والشعرُ موضعُ اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحرّف منه الكلمُ عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها"[98]، وكذلك يقول: "ألا تراهم يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدوها لوقت الحاجة إليها"[99].

ويكاد هذا يكون موقف جمهور النحويين، فهو مذهب

الأعلم الشنتمري، وابن عصفور، ورضي الدين، وابن هشام، وغيرهم[100]، وقد استدلوا بشواهد كثيرة، من نحو قوله:

كَمْ بِجُوْدٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا

وَكَرِيْمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[101]

فقد خفض "مقرف"، ففصل بين "كم" وما أضيفت إليه بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفصل بينهما برفع "مقرف" أو نصبه[102].

وهذا ابن جني يعلق على قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمزَجَّةٍ

زَجَّ القَلُوْصَ أَبِي مزاده[103]

بقوله:" أي: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة، كقولك: سرَّني أكلُ الخبزِ زيدٌ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول"[104].

الثانية: جماعة ذهبت إلى أنَّ جواز الضرورة في موطن الاضطرار لا غير، أمَّا إن كان للشاعر أن يأتي بغيرها، فلا يلجأ إليها مطلقًا. ويمكن أن نلمس ذلك عند سيبويه، فهو – وإن لم يصرح بمصطلح الضرورة– يرى أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بُدًّا، وأن يكون في ذلك ردُّ فرعٍ إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، التماسًا لوجه من وجوه العلة أو القياس، أي إنه لا يقبل الضرورة إلا إذا أمكن حملها على وجه من وجوه العربية[105]، ومع ذلك يرى كثير من النحويين والدارسين أن سيبويه لا يختلف مذهبه عن مذهب الجمهور، فهو يرى أن الضرورة هي أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقًا، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ولعل مردّ الخلاف في تفسير موقف سيبويه يرجع إلى الخلاف في فهم كلامه[106]، فقد صرّح في مواضع من كتابه بما يوحي أنّه مع الفريق الأول[107]، كما صرّح في مواضع أخرى من كتابه بما يشير إلى أنّه من أصحاب الرأي الثاني[108].

ويبدو أن مذهب ابن مالك، الذي يرى أن الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه، ويمكن أن نجد في (شرح التسهيل) ما يشير صراحة إلى مذهبه هذا[109].

الثالثة: جماعة كانت أكثر تقييدًا لمفهوم الضرورة الشعرية، فهي تكاد لا تجيزها إلا في حدود ضيقة جدًا، ويمثل هذه الطائفة ابن فارس، فهو يقول:" والذي دعا إلى هذه المقدمة، أنَّ ناسًا من القدماء الشعراء، ومَنْ بَعْدَهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، وأخطأوا في اليسير من ذلك، فجعل ناسٌ من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتمحلون لذلك تأويلات حتّى صنعوا فيما ذكرنا أبوابًا، وصنّفوا في ضرورات الشعر كتبًا"[110].

فابن فارس لا يتحرج أن يصف بعض ما وقع في الشعراء بالخطأ، أو يخطئ الشعراء[111]، فهو يقول: "فإن قالوا: لأنَّ الشعراء أمراء الكلام. قيل: ولِمَ لا يكونُ الخطباء أمراءَ الكلام؟ وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام، لِمَ أجَزْنَا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟ فإن قالوا: إنَّ الشاعر يضطر إلى ذلك؛ لأنَّه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنَّه لم يفعل لم يستقم شعره. قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرًا، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر، اضطرّه سلطان، أو ذو سطوة، بسوط، أو بسيف، إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره، فإن قالوا: إنَّ الشاعر يَعِنُّ له معنًى، فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح

المعيب. قيل لهم: هذا اعتذار أقبح وأعيب. وما الذي يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتًا على الصواب، أن يتجنب ذلك البيت المعيب"[112]، فالضرورة الشعرية ليست رخصة للشاعر يرتكبها متى أراد .

ولذلك نجد ابن فارس يُخَطِّئُ نحو قوله:

كَأَنَّا يوْمَ قُرَّى

إنَّما نقتُلُ إيَّانَا

لأنَّه قد أمكن أن يقول: إنَّما نقتل أنفسنا في غير هذا الوزن من الشعر، كما خطّأ قوله:

ومِحْوَرٍ أُخْلِصَ مِنْ ماءِ اليَلبْ

لأنَّه لا يوجد ما يضطره إلى أن يأتي بهذا[113].

فابن فارس لا ينكر الضرورة مطلقًا، بل إنَّه يقسم ما وقع فيه الشعراء على ثلاثة أقسام[114]:

أحدها: ما يباح للشعراء دون غيرهم، ممّا يمكن أن يحمل على وجه من وجوه العربية، كقصر الممدود، والتقديم، والتأخير، والاختلاس، والاستعارة، وليس لهم أن يلحنوا أو يزيلوا كلمة عن نهج الصواب.

والثاني: ما يُعدُّ من خصائص العربية، ومظهرًا من مظاهر الافتتان فيها، كالبسط، والقبض، والإضمار.

والثالث: ما يُعدُّ خطأً، ولا داعي فيه للتكلف واصطناع الحيل للتخريج، كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأنباءُ تَنْمَى

بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ بني زِيَادِ[115]

إذ يقتضي من الشاعر أن يقول، (يأتك)، بحذف الياء؛ لأنَّه مسبوق بجازم، فهذا الذي تقتضيه القاعدة النحوية، غير أن للنحويين قولاً آخر؛ إذ يرون أنَّه قدّر قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة، ثمّ جزم (يَأْتِيك) بحذف الحركة المقدّرة في الياء، ولذلك ترك الياء، فقال: أَلَمْ يأْتِيكَ، كما تقول: أَلَمْ يُكْرِمْكَ، وإنْ كانت الضّمة في الياء مستثقلة، وإنّما يجوز هذا في الضّرورة[116].

ويبدو أن ابن يعيش يميل إلى مذهب هذه الجماعة، فهو يرى أنَّ الضرورة تقدّر بقدرها، وتقتصر على مواضعها، فلا يتوسّع فيها الشاعر، أو يلجأ إليها في كلِّ حين، سواء أكان هناك ضرورة أم لا، فلا يلجأ الشاعر إليها إلا حينما تضيق به السبل، وتسد أمامه الطرق في تفادي خرق في أصل من أصول العربية، وإذا اضطر إلى ذلك وقع فيه، على أن تبقى الضرورة في حدودها، فلا تجعل أصلاً فيما بعد نقيس عليه كلّما اضطُرَّ إلى ذلك، بل تكون خاصة بالموضع ذاته[117]، وقد صرّح ابن يعيش بمذهبه هذا في مواضع متعددة من كتابه (شرح المفصل)، ومن ذلك قوله:"... وعلى تقدير أن يكون العامل فيه (نِعْمَ)، فإنَّ ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السّراج: وما ثبت يقدّر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياسًا"[118].

الرابعة: جماعة نظرت إلى الضرورة الشعرية نظرة مختلفة، فهي ترى أنَّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره في شعره ونثره؛ لأنَّ لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره. وهذا مذهب الأخفش[119].

فكما هو ظاهر، فقد اختلفت الآراء في القول بالضرورة النحوية، وتباينت المواقف، مع العلم أنَّ النحويين إنّما يجيزون في الشعر ما لا يجيزونه في النثر؛ لأنَّ الشعر محكوم بأوزان وتفعيلات محددة لا يستطيع الشاعر تجاوزها أو تجاهلها، وقد لا يجد من اللفظ ما يسعفه ويجنبه مخالفة الأوزان، فيلجأ – أحياناً – إلى الخروج عن القواعد الكلّيّة وارتكاب ما ليس منها؛ إمّا بزيادة اللفظ أو نقصانه أو تغيير في تركيب الجملة من تقديم وتأخير، أو فصل بين متلازمين، وغير ذلك مما لا يُستجاز في اختيار الكلام مثلا؛ على أنه لا يخرج عن القواعد المذكورة كيفما اتفق، وإنما يسلك طريقة لها وجه في العربية[120].

وهذا سيبويه يقول: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"[121]، أي إنّ الضرورة الشعرية، مع كونها رخصة للشاعر، ينبغي أن يكون لها وجه تُخرج عليه؛ إذ ليس كونها رخصة أن يستعملها الشاعر من غير قيود ولا حدود؛ لأنَّه إنْ تجاوزّ القيودَ والحدود عُدّ خارجًا عن سنن العربية، بعيدًا عن طرقها.

وقد كان النحويون يقفون إزاء الأبيات المخالفة لمذاهبهم وأقيستهم فيعمدون إلى التأويل لإدخالها ضمن هذه الأقيسة، فأصبحت تلك الأبيات الخارجة عن القياس المألوف ميداناً رحباً لتأويلات النحويين وتعليلاتهم، فدخلت بسبب ذلك ضمن الخلاف النحوي؛ إذ كل طرف لا يتردد في إلقاء جملة مما احتج به الطرف الآخر في بحر الضرورة[122].

المبحث الثالث: حقيقة الضرورة الشعرية

يبدو أن الضرورة الشعرية ما هي إلّا طوق نجاة وضعه النحويون واللغويون لكل ما خالف قواعدهم، وهي حيلة لجأوا إليها عندما وجدوا ما يخالف قواعدهم، وعندما أعياهم التأويل، فلم يكن أمامهم إلا أن يحكموا بالضرورة الشعرية، وليس الأمر كذلك. بل إن الأمر يمكن أن يُؤخذ من زاويتين، **إحداهما:** أن الأصل في الضرورة أن تكون فيما لا بدّ منه ولا مفرّ للشاعر من الوقوع فيه، حفاظًا على نسق القصيدة واطراد أوزانها، وهذا لا يتحقق في كل ما وصف بأنَّه من ضرائر الشعر. وهنا يبرز سؤال مهم، وهو إذا كان في وسع الشاعر أن يتجاوز ما وصف بأنَّه ضرورة، فلماذا حكموا بأنّه من الضرورة وهو ليس منها؟ والجواب عن هذا السؤال يحتمل أحد احتمالين، **أولهما:** أن النحويين لم يكن بمقدورهم تخطئة تلك الشواهد بعد أن حكموا بصحة الاستشهاد بقائليها من ناحية، ولأنَّ الشُّعراء كان لهم سلطان على النحويين من ناحية أخرى، فهم عند الأقدمين أصحاب اللغة الذين لا يخطئون[123]، فلم يكن أمامهم إلا أن يحكموا بالضرورة ليقدموا لأولئك الشعراء مسوِّغًا بدلاً من الحكم بتخطئتهم، وقد قيل: إنَّ سيبويه والأخفش كانا يستشهدان بشعر بشار بن برُد إذا سُئلا عن شيءٍ ؛خوفًا من هجائه[124]. **والثاني:** أن يضعوا لأنفسهم مخرجًا لما خالف قواعدهم وهدم أصولهم.

والزاوية الأُخرى: أن القول بالضرورة ما هو إلا حيلة ابتدعها النحويون لمواجهة ما خالف قواعدهم التي بُنيت على استقراء ناقص لم يحتكم إلى استعمالات العرب المتعددة بوجوهها المختلفة. وإنّما بنيت تلك القواعد والأصول على عدد محدود من الاستعمالات التي وافقت بعض لغات العرب، ولم تنظر إلى استعمالات أخرى تهدم ما بنيت عليه تلك القواعد، فكان القول بالضرورة مخرجًا للنحويين من ناحية وتسوِيغًا للشعراء من ناحية أخرى، وكان الأولى بالنحويين أن يستقْرُوا لغات العرب بصورة أكثر شمولا، فهذا أولى من إطلاق الضرورة في وجه كلّ ما خالف قواعدهم . ولعل أصدقَ مثال على ذلك أنهم حكموا بالضرورة في مواضع لا يمكن عدّها من باب الضرورة، كما في قوله:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَا الذِي

غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه[125]

فقد جاء لهذا البيت نظائر في استعمالات العرب، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي بعض القراءات، ومن ذلك قراءة بعضهم– بالتخفيف– : ﴿ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى[126]﴾[الضحى: 3]، ومنه حديث أبي داود وغيره(دَعُوا الحَبَشَةَ مَا وَدَعُوْكُم)[127] ، وحـديثه (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِم الجُمُعاتِ)[128] ، فإن كان البيت قد حمل على الضرورة، فما الضرورة في القراءة القرآنية والأحاديث؟

أمَّا بالنسبة للشعراء أنفسهم، فلعل الشاعر العربي كان يوجّه كُلَّ اهتمامه إلى مراعاة سلامة البناء الشعري والحفاظ على سلامة الوزن، أمَّا قواعد اللغة ومفرداتها ، فربّما تكون آخر شيء يفكر فيه، فهو ربّما يكون مستعدًّا لهدم قواعد اللغة وأصولها التي وضعها النحويون، لكنّه ليس مستعدًا لهدم البناء الشعري.

وهذا يدعونا إلى القول: إنَّه لا يوجد في أشعار العرب ما يسمّى (الإقواء)، بل قد يوجد خطأ نحوي، أو انحرافٌ صرفي، أو تجاوز لغوي؛ لأنَّه لا يمكن للشاعر الفحل أن يقع في خلل موسيقي، بل هو عندما يضع قصيدته لا يهتمّ إلا بسلامة البناء الموسيقي، ولعلّه لا يلقي بالاً لسلامة التركيب النحوي أو البناء الصرفي أو المعجمي، وربما يقع في الخطأ النحوي، أو الصرفي، دون أن يدرك ذلك؛ لانشغاله – في كثير من الأحيان – بالموسيقى الشعرية، في الوزن والقافية[129]، ولعل أكبر دليل على هذا أنَّ النابغة لم يكن يعرف ما الإقواء – وكان كثيرًا ما يقع فيه– وقد عيب عَليه قوله:

زَعَمَ البَوَارحُ أنَّ رحْلَتَنا غَدًا

وَبِذَاكَ خَبَّرنا الغُرابُ الأسْوَدُ[130]

فجيء بمغنية لتنبيهه على خلل القافية عنده فغنته:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ

عَجْلانَ ذَا زَادٍ وغَيْرَ مُزوَّدِ

ومدت الْوَصْل وأشبعته، ثمَّ قَالَت:

وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ

ومطلت وَاو الْوَصْل، فَلَمَّا أَحسَّه عرفه، وَاعْتذر مِنْهُ وَغَيَّره، فِيمَا يُقَال، إِلَى قَوْله:

وبذاك تنعابُ الْغُرَابِ الْأسودِ

وَقَالَ: دخلت يثرب وَفِي شعري صَنْعَة، ثمَّ خرجت مِنْهَا وَأَنا أشعر الْعَرَب[131].

فالنابغة الشاعر الفحل يقع في خلل نحويّ ولا يتنبه له؛ لأنَّ اهتمامه كان منصبّا على ضبط الإيقاع الموسيقي.

ولرمضان عبدالتواب رأيٌ في هذه المسألة، فهو يقول: "ويزعم الرواة أنَّ النابغة قال البيت بضم الدال من كلمة (الأسود)، ولكن المعقول أن يكون كسرها؛ لينسجم الروي وموسيقى الأبيات، ويكون بذلك قد أخطأ في النحو"[132].

وهذا الفرزدق عندما سأله عبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي علام رفع (مجُلَّف) في قوله:

وعَضُّ زمانٍ يَا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ

من المَال إلَّا مُسْحَتًا أَو مجلَّفُ[133]

ردَّ عليه قائلاً: على ما يسوؤك وينوؤك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[134]. وهذا الرّد يشير بوضوح إلى أنَّ الفرزدق يعلم يقينًا أن النحويين لن يعدموا أن يجدوا وجهًا من أوجه التأويل، فكلُّ خلل نحوي أو انحراف صرفي أو تجاوز لغوي يستطيع النحوي أن يُؤوِّله ويُخرِّجه على وفق ما تقتضيه قواعدهم النَّحْوية، وسيكون آخر سبيل أمامهم هو الحكم بالضرورة الشعرية. وقد علّق ابن قتيبة على هذا البيت، فقال:" فرفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرضي. ومن ذا يخفى عليه من أهل النّظر أنَّ كلّ ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه. وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إيّاه، فشتمه وقال: عليّ أنْ أقول وعليكم أن تحتجوا"[135].

أمَّا مخالفة القواعد الموسيقية، ومخالفة البناء الشعري، فليس له باب في التأويل ولا عذر للشاعر إن وقع فيه، ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض الشعراء يقعون في مواطن عُدّت من الضرورة الشعرية مع أنهم لم يكونوا مضطرين للوقوع فيها، بل كان في إمكانهم تجاوزها، والسير على وفق ما تقتضيه القواعد والأصول النحوية، لكن – كما سبق– ربّمالم تكن تلك القواعد والأصول محلّ اهتمامهم، ولم يكونوا يلقون لها

بالًا، ولو أرادوا ذلك لفعلوا، ولعلهم –كما قال ابن جني– وقعوا فيما لا ضرورة فيه أنسًا به، واعتيادًا له، وليعدوه لوقت الحاجة إليه[136].

وقد يلجأ الشعراء أحيانًا إلى مخالفة القواعد اللغوية، ليس حبًّا في المخالفة، وليس لأنَّهم غير مكترثين، أو لأنَّهم لا يعرفون تعبيرًا أفضل، بل لأنَّهم يريدون تأثيرًا معيّنًا، لا يمكن أن يحدث لو سار الشاعر على وفق ما تقضيه قواعد النحو[137]. وهذا يؤكد لنا أنَّه لا يمكن للشاعر أن يكسر النظام العروضي، وإن كان في استطاعته كسر القواعد والأصول النحوية، وليس هذا وحسب، بل لم يكن مسموحًا للنحويين أنفسهم كسر النظام العروضي في الشعر حتّى في تفسير بعض الظواهر اللغوية، عندما يتناولون الشعر في بعض جوانبه[138].

وهناك احتمال آخر قد يكون له وجه من الصحة، فلعل أكثر ما ورد على أنَّه من باب الضرورة الشعرية، ليس كما هو ظاهر، فربّما مردُّه إلى الخطأ في الرواية، إمَّا قصدًا، أو من غير قصد، فمن ذا الذي يستطيع أن يجزم أن النابغة قد وقع في الإقواء في كُل ما روي عنه، كما مرّ سابقًا، فكل ما مرَّ ربّما لا يكون له وجه من الصحة، ولعلّه من تلفيق الرواة، فنحن لسنا على يقين تام بسلامة الشعر من التحريف والتصحيف والخطأ، فالرواية عملت على تضخيم الضرورات، وما نشأ بين النحويين واللغويين من خلاف بشأنها، ويمكن أن نستدل على ذلك بما وقع فيه اللغويون من خطأ في التفسير بسبب خطأ في الرواية، ومن ذلك ما وقع فيه ابن السّكيت فيما نقله عنه الجوهري عندما استشهد على أنَّ (اللجز) مقلوب (اللزج)[139] بقول تميم بن مقبل:

يَعْلُوْنَ بِالمَرْدَقُوْشِ الوَرِدِ ضَاحِيَةٍ
عَلَى سَعَابِيْبِ ماء الضَّالةِ اللَّجِز[140]

مع أنَّ هذا البيت من قصيدة نونية، في ديوان ابن مقبل، وصحّة الرواية (الضالة اللّجن)، فهذا خطأ وقع بسبب تحريف الرواية، ولولا النظر إلى هذا الشاهد ضمن سياقه النصي، ما أدرك المتتبعون الوهم الذي وقع فيه الجوهري، وغير هذا كثير مما وقع فيه الخطأ[141].

ولا ننسى أن بعض النحويين قد اتُّهِمُوا بالوضع، أو بتغيير موضع الشاهد في بعض الأبيات ليضعوا القواعد، حسبما شاء لهم الهوى، أو لغاية يرجونها[142]، فهذا أبو زيد الأنصاري يقول: "وهذا شيء يصنعه النحويون، ليعرفوك كيف مجراه، متى وقع في الشعر"[143]، وهناك من الرواة من اتُّهِم بالوضع، وهذا السيوطي يقول: "وقد وضع المولدون أشْعَارًا، ودسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظنًا أنَّها للعرب"[144]. وهذا يجعلنا نشكُّ في شيء ممّا اندرج تحت الضرورة الشعرية، فإن كان الدّافع للوضع عند النحويين هو وضع القواعد كيفما شاءوا، فقد يكون الدّافع في تغيير بعض الشواهد هو خرق القاعدة؛ لإسقاط ما احتجّ به غيرهم.

<u>ويظهر من كلِّ ما سبق أنَّ ما حُكِمَ عليه أنَّه من باب الضرورة الشعرية، إنَّما هو واحد من أنواع أربعة، هي على النحو الآتي:</u>

أحدها: ما عُدَّ من الضرورة الشعرية، وهو ليس منها؛ لأنَّه لا ضرورة فيه أصلاً؛ لاحتمال تخريجه على قول آخر، كقوله:

قَدْ أصبحتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا ، كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ[145]

فأيَّ ضرورة في رفع (كُلُّه)، فلو أنَّه نصبه، على وفق ما تقتضي القاعدة، لحفظ وزنه وحمى جانب الإعراب من الضّعف[146].

فهذا الشاهد ونظائره، هو مما ليس من باب الضرورة، ولا حاجة لإدراجه تحت هذا الباب؛ لأنَّ الاحتمال الأقوى في هذا البيت، أن يكون قد ورد بالنصب، كما هو في نسخة الديوان، ورواية الرفع تحتمل **أحد شيئين:** فهي إمّا بسبب خطأ في الرواية، أو إنَّها من

فعلِ النحويين أنفسهم، لغاية يرجونها.

ونظير هذا ما جاء في قوله:

كَمْ بِجُوْدٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا

وَكَرِيْمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[147]

فقد خفض "مقرف"، ففصل بين "كم" وما أضيفت إليه بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفصل بينهما برفع "مقرف" أو نصبه[148].

وكذلك قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمزَجَّةٍ

زَجَّ القَلُوْصَ أَبِي مزاده[149]

فما الذي أحوج الشاعر إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكان في مقدوره رفع (أبي)، ليصبح (أبو مزاده)، وزجّ: مضاف، والقلوص: مفعول به أضيف إليه المصدر.

والثاني: ما عُدَّ من الضرورة الشعرية، وهو ليس منها؛ لوروده كثيرًا، في الشعر والنثر، كما مرّ من قوله:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَا الذِي

غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه[150]

فلا ضرورة في هذا ونظائره؛ لأنَّه قد جاء في النثر، وليس هو من أبواب الضرورة ولا محلًّا لها.

والثالث: ما عُدَّ من الضرورة، وهو ليس منها؛ لأنَّه من باب الخطأ المرفوض، واللحن المرذول، فهذا السيرافي يقول"... وغير ذلك ما لا يُستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفعُ منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيها لاحنًا. ومتى وُجِد هذا في شعرٍ كان ساقطًا مُطَّرحًا، ولم يدخل في ضرورة الشعر"[151].

فأيُّ محاولة لإدراج هذا النوع تحت الضرورة، إنَّما هو من تمحُّلِ النحويين، وتسويغ ما وقع فيه الخطأ، فلا داعي للقول بالضرورة، ولو" قالوا: إنَّ الشاعر يضطر إلى ذلك؛ لأنَّه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنَّه لم يفعل لم يستقم شعره. قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرًا، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟"[152].

والرابع: ما عُد من الضرورة، وهو كذلك؛ لأن الغرض منه إقامة وزن ، وذلك كقول الفرزدق:

وعَضُّ زمانٍ يَا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ

من المَال إِلَّا مُسْحَتاً أَو مجلَّفُ[153]

فهذا ونظائره يمكن أن يدخل تحت الضرورة، وإن كان لابن فارس رأي آخر فيه[154]، فإنَّه يدخل في حدّ الضرورة، لأن القصيدة مضمومة الروي، والشاعر يأبى أن يكسر الوزن.

وهذا النوع من الشعر، هو الذي يدخل تحت الضرورة؛ لوجود شرطها، وعدم خروجها عن حدّ الصواب، كما قال السيرافي: "اعلم أنّ الشعر لمّا كان كلامًا موزونًا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرجه عن صحة الوزن، حتّى يُحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، اسْتُجِيز فيه لتقويم وزنه، من زيادة ونقصان، وغير ذلك ما لا يُستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض"[155].

ومن هذا قوله:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأنباءُ تَنْمَى

بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ بني زِيَادِ[156]

وقد جاء عند رؤبة شيءٌ من هذا في قوله:

وَلَم يضِعْها بَيْنَ فِرْك وَعَشَقْ

يقول القيرواني:" وأصله (العِشْق)، وكان حقه في الضرورة أن يقول: (عِشِق)، فكره توالي كسرتين، فرجع إلى الفتح"[157].

ومثل هذا أيضًا ما ورد في شعر النابغة، من قوله:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ

عَجْلانَ ذَا زَادٍ وغَيْرَ مُزوَّدِ

زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا

وَبِذَاكَ خَبَّرنا الغُرابُ الأَسْوَدُ[158]

مع أنَّ هذا البيت فيه احتمالان:

أحدهما: أن يكون قد حدث في البيت تحريف من قبل

الرواة، ولا يوجد دليل قاطع على صدق القصة التي ذُكر فيها أن النابغة قد عَدَلَ عن هذه الرواية بعد تنبُّهه للخطأ الذي وقع فيه.

والآخر: أن يكون الشاعر قد وقع في الخطأ من غير شعور منه، ولذلك أصلح في البيت ما فسد، وهذا يعني أن النابغة لم يكن مضطرًا، وإنَّما حدث منه الخطأ من دون أن يشعر؛ لانشغاله بإقامة بالوزن وإيقاع القصيدة، ولم تُلجئه الضرورة إلى الكسر، بدليل أنّه غير الرواية بمجرد أن تنبه لخطئه.

ولعل هذا الاحتمال هو الأقوى؛ لأنَّه لم يؤخذ على النابغة هذا البيت فحسب، بل أُخذ عليه في مواضع أخرى، ومن ذلك قوله:

قَالتْ بَنُو عَامِرٍ خَالوا بَنِي أسَدٍ
يَا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَارًا لأقْوَامِ
تَبْدو كَوَاكِبُهُ والشّمْسُ طالِعَةٌ
لا النُوْرُ نُوْرٌ ولا الإظْلامُ إظْلامُ[159]

النتائج:

توصل البحث إلى جملة من النتائج، على النحو الآتي:

- تكاد تتفق جميع التعريفات على أنَّ الضرورة هي ما وقع في الشعر من مخالفات للقواعد والأصول اللغوية، سواء أكان للشاعر منه مندوحة أم لا، مع أنَّ هناك من يقصر الضرورة على ما ليس للشاعر منه مندوحة.
- تنحصر الضرورات الشعرية عند رؤبة في جملة من المظاهر التي تتمثل في: الزيادة، والحذف، والإبدال، ووضع اللفظ موضع غيره.
- ليست جمع الضرائر سواء، فهناك ما لا تستوحش النفس منها؛ لحمله على وجه من وجوه العربية، وتلك الحسنة، وهناك من الضرائر ما تستوحش النفس منها، وتلك أقبح الضرائر.
- اختلف موقف النحويين واللغويين تجاه الضرائر والقبول بها، فكان منهم من أجازها مطلقًا، ولو لم يكن الشاعر مضطرًّا، وهناك من توسّع كثيرًا حتّى جعل الرخصة للشعراء في مخالفة القواعد اللغوية، سواء أكان ذلك في شعرهم أم كان في نثرهم. وهناك فريق ثالث قيد الضرورة بالاضطرار إلى ما لا بدّ منه، على أن تكون محمولة على وجه من وجوه العربية، وليس فيها مخالفة لأصل، وكلّ ضرورات رؤبة – التي وقف عليها البحث– تدخل تحت هذا النوع.
- ليس كلُّ ما صُنّف تحت الضرورة يصدق عليه ذلك التصنيف، بل هناك ما لا ضرورة فيه أصلاً؛ لأنّ مجيئه على الأصل لا يخلّ بوزن القصيدة ولا ببنائها. وهناك ما لا يدخل تحت الضرورة أصلاً لاحتمال حمله على وجه آخر، وهناك ما لا يدخل تحت الضرورة؛ لمجيئه في النثر.
- بعض ما جيء به تحت الضرورة، ربما يكون من تحريف الرواة، أو من صنع النحويين.
- يبدو أنّ الضرورة الشعرية ما هي إلاّ حيلة نحوية، أخذت حجمًا فوق حجمها الذي تستحقه، ابتدعها بعض النحويين لتفسير ما خالف قواعدهم، التي بُنيت على استقراء ناقص لكلام العرب.

الهوامش:

(1) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، (د.ط)، (د.ت)، مادة (ضرر) 484/4.

(2) ينظر: الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت) : ص 117.

(3) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية 1985م (ضرر) 7/7.

(4) الكفوي، أبو البقاء أيوب من موسى: الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط:2)، (1419هـ – 1998م): ص 576.

(5) ينظر: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط: 1)، 146هـ – 1986م: ص82.

(6) ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1400هـ – 198م ، (المقدمة)،: ص6.

(7) الآلوسي، محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ : ص6.

(8) ينظر: السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر، تح: الدكتور رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ – 1985م: ص34، والقيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدّم له وصنع فهارسه الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ط)، (د.ت): ص 99، والإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، (ط:1)، 198م: ص17.

(9) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان)= مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة، بعناية وترتيب وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت: ص183.

(10) ينظر: السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر: ص218، القيرواني، القزاز، ما يجوز للشاعر: ص164.

(11) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص169، سيبويه، أبو بشر، الكتاب 170/4.

(12) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط: 3)، 1408هـ – 1988م: 170/4، و القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر: ص164، والإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ): شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها للبغدادي، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ – 1982م : 246/4.

(13) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان):: ص 169.

(14) الإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر: ص51.

(15) رؤبة، ديوانه: ص29.

(16) ينظر: الإشبيلي: ابن عصفور، ضرائر الشعر ص 56.

(17) ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب (برث) 115/2.

(18) رؤبة، ديوانه: ص106.

(19) الإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر ص 66.

(20) ينظر: الأنباري، أبو البركات: الإنصاف، .تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت) 1/ 213، 302، والأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي (745هـ): ارتشاف الضرب، تحـ: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، (ط.1)، 1418هـ –1998م.1716/4.

(21) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص 172.

(22) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر: ص 308.

(23) سيبويه، أبو بشر: الكتاب 160/3.

(24) رؤبة، ديوانه ص:104.

(25) ينظر: السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر ص:53، والقيرواني، القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص203.

(26) رؤبة، ديوانه ص:105.

(27) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص204.

(28) رؤبة، ديوانه ص:105.

(29) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص204.

(30) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص173.

(31) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 163.

(32) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص166.

(33) ينظر: الإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر: ص134.

(34) رؤبة، ديوانه ص:160.

(35) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص228.

(36) سيبويه، أبو بشر: الكتاب 306/3.

(37) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص180.

(38) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص186.

(39) رؤبة، ديوانه ص: 187.

(40) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة: 295/2، 319، والإشبيلي، ابن عصفور، ضرائر الشعر: ص122.

(41) البيت في: السيرافي، أبي سعيد: ضرورة الشعر: ص159، وليس في ديوان رؤبة.

(42) رؤبة، ديوانه ص:70.

(43) ينظر: السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر: ص159.

(44) رؤبة، ديوانه: ص 79.

(45) ينظر: السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر: ص159.
(46) رؤبة، ديوانه: ص 79.
(47) ينظر: الإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر: ص245.
(48) البيت له في: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، (ط:1)، 1376هـ - 1956م (يدع)1310/3، وابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل: المحكم ، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط:1)، 1421هـ - 2000م، (يدع) 227/2، والإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر: ص247، وابن منظور، جمال الدين، لسان العرب: (يدع) 412/4، وليس في ديوانه.
(49) ينظر: الإشبيلي، ابن عصفور، ضرائر الشعر: ص247.
(50) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد ، الصحاح، (يدع) 1310/3، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم ، (يدع) 227/2، وابن منظور، جمال الدين: لسان العرب، (يدع) 412/4،
(51) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم، (يدع) 227/2.
(52) رؤبة، ديوانه: ص154.
(53) الإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر: ص253.
(54) رؤبة، ديوانه: ص107- 108.
(55) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص248.
(56) ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب (نيق)364/1.
(57) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص249.
(58) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل : المحكم (نقق) 137/6، وينظر: ابن منظور، جمال الدين، لسان (نقق) 360/10.
(59) رؤبة، ديوانه: ص106.
(60) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، (ط:20)، 1400هـ - 1980م: 125/3.
(61) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل : المحكم (نغق)387/5.
(62) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 281-282.
(63) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص168.
(64) ينظر: القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 355.
(65) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 50/3، 59.
(66) رؤبة، ديوانه: ص128.
(67) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 13/3 -14.
(68) القيرواني، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 341 -342.
(69) رؤبة، ديوانه (ملحق الديوان): ص173.
(70) الأسود: هو العظيم من الحيّات، وفيه سوادٌ. ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح (سود) 491/3.
(71) القيرواني، القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 129.
(72) ينظر: الآلوسي، محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر: ص20-22، والحندود ، إبراهيم بن صالح، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - 1421هـ/2001م: ص 412 -413.
(73) ينظر: الآلوسي، محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : 20.
(74) ينظر: العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (616هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق،(ط.1)، 1416هـ - 1995م:83/1.
(75) لرؤبة في ملحق ديوانه :ص179.
(76) الإستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب: 45/4.
(77) لطرفة في: سيبويه، أبي بشر: الكتاب 39/3، و ابن السّرّاج، أبي بكر محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط.3)، 1417هـ - 1996م.471/3، وليس في ديوانه.
(78) ابن السرّاج، أبو بكر: الأصول في النحو: 472/3.
(79) سيبويه، أبو بشر: الكتاب 26/1.
(80) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(643هـ): شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية،(د.ط)،(د.ت).67/1.
(81) الذبياني، النابغة: ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (ط.2)، (د.ت):ص 50.
(82) ينظر: الآلوسي، محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:ص 20.
(83) من غير عزو في: ابن جني، أبي الفتح: الخصائص 317/1، والإستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، 129/4، وابن منظور، جمال الدين: لسان العرب (علل) 473/11.
(84) ابن ربيعة، لبيد: ديوانه، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1425هـ - 2004م: ص 132.
(85) ينظر: الألوسي، محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ص21-22.
(86) جرير: ديوانه، بشرح محمد بن حبيب، تح: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، (ط: 3) ص:221.
(87) رؤبة: ديوانه: ص 64.
(88) ينظر: سيبويه أبو بشر: الكتاب 247/2.
(89) الأنصاري، أبو زيد: النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، (ط: 1)، 1401هـ - 1981م: ص:207.

(90) الحطيئة: ديوانه، بشرح أبو الحسن السكري، اعتنى بتصحيحه أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم ، القاهر، (د.ط)، (د.ت):ص36.

(91) ينظر: الآلوسي، محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر،: ص22.

(92) ابن يعفر، الأسود: ديوانه، صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ، (د.ط)، (د.ت): ص61.

(93) الذبياني، النابغة: ديوانه، تح: محمد أبو الفتح إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط(2)، (د.ت) : ص146.

(94) الإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر : ص 168.

(95) ينظر: ابن جني، أبو الفتح: الخصائص 406/2 – 407.

(96) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين علي: شرح المفصل:96/5، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب :737/2.

(97) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين علي: شرح المفصل:13/1.

(98) ابن جني، أبو الفتح: الخصائص 188/3.

(99) ابن جني، أبو الفتح: الخصائص 61/3.

(100) ينظر: الإشبيلي، ابن عصفور: ضرائر الشعر /13، وابن هشام، جمال الدين أبو محمد: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ص82، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط: 4): 33/1، 53، والآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص6.

(101) البيت لأنس بن زنيم في البغدادي، عبدالقادر: خزانة الأدب 471/6، وبلا نسبة في :سيبويه أبي بشر: الكتاب 267/2، والأنباري، أبي البركات: الإنصاف 303/1، وابن يعيش، موفق الدين علي: شرح المفصل 132/4، والبغدادي: خزانة الأدب 33/1، 468/6، 469.

(102) ينظر: الحندود، إبراهيم بن صالح: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية ، بالمدينة المنورة ، العدد (111) 1421هـ/2001م: ص392

(103) البيت بلا نسبة في: ابن جني: الخصائص406/2، والأنباري، أبي البركات: الإنصاف 427/2، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله: شرح التسهيل، تح: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 1)، 1422هـ – 2001م: 142/3،. وابن هشام، جمال الدين أبي محمد عبدالله: تخليص الشواهد /82، والبغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب 415/4، 416، 418، 420، 421، 422.

(104) ابن جني: الخصائص46/2.

(105) ينظر: سيبويه، أبو بشر: الكتاب 31/1، 98، 169، 72/3، 75، 304 –305، وينظر: الإشبيلي، ابن عصفور: شرح الجمل 566/2.

(106) ينظر: متولي، وحيد عز الرجال: الضرورة الشعرية في شرح المفصل، ماجستير، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، القاهرة ، 1427هـ – 2006م: ص/ 113– 117.

(107)ينظر: سيبويه: الكتاب 26/1، 32، 28، 326.

(108) ينظر: سيبويه، أبو بشر: الكتاب 31/1، 98، 169، 72/3، 75، 304 –305، وينظر: الإشبيلي، ابن عصفور: شرح الجمل 566/2.

(109)ينظر: ابن مالك، جمال الدين أبو محمد: شرح التسهيل 197/1–198، وينظر، البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب: 33/1.

(110) ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر: ص 17–18.

(111) ينظر: ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر: ص/23.

(112) ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر: ص21.

(113) ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر: ص22–23.

(114) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة: الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم، مصر : ص/158 – 162.

(115)البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي، في: الأنصاري، أبي زيد: النوادر في اللغة ص/523، وبلا نسبة في سيبويه، أبي بشر: الكتاب 316/3، وابن جني، أبي الفتح: الخصائص 333/1.

(116) ينظر: الأنصاري، أبو زيد: النوادر في اللغة: ص523–524، السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر: ص61–62.

(117) ينظر: متولي، وحيد عز الرجال: الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش: ص 109.

(118) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل 133/7.

(119) ينظر: الإشبيلي، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تح: د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، (ط:1)، 1419هـ – 1999م: 567/2.

(120) ينظر: الحندود، إبراهيم بن صالح: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: ص392

(121) سيبويه، أبو بشر: الكتاب : 32/1، وينظر: ابن جني، أبو الفتح: الخصائص: 215/1

(122) ينظر: الحندود، إبراهيم بن صالح: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: ص 393.

(123) ينظر: ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر، (المقدمة): ص/5.

(124) ينظر: السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطيَّة، وراجعه وقدّم له: علاء الدين عطيّة، دار البيروني، ط (2)، 1427هـ– 206م: ص59، وينظر: عبداللطيف، محمد حماسة: ظواهر نحوية في الشعر الحر(دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور)، دار غريب، القاهرة، 2001: ص29.

(125)البيت لأبو الأسود في: ابن جني، أبي الفتح: الخصائص 99/1، 266، 396، والأنباري، أبي البركات: الإنصاف 485/2، وابن منظور، جمال الدين: لسان العرب (ودع): 384/8.

(126) قيل: قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ بها عروة بن الزبير. يُنظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (370هـ):

مختصر في شواذ القرآن، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت): ص/155.

(127) الحديث في: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (303هـ): السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط.1)، 1421هـ - 2001م: 3/ 29.

(128) الحديث في: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك (606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي، المكتبة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت): 5/ 168.

(129) ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر، (المقدمة): ص8.

(130) النابغة: ديوانه ، من قصيدة في وصف المتجردة زوج النعمان: ص 89 ورواية البيت (زعم الغرابُ أن رحلتنا غدًا وبذاك خبَّرنا الغُدافُ الأسودُ).

(131) ينظر: ابن جني، أبو الفتح: الخصائص 248/1، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم : 464/6.

(132) عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.6) 1999م.: ص92.

(133) الفرزدق: ديوانه، شرح وضبط إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (ط: 1)، 1983م: 117/2ورواية الديوان (أو مُجرِّفُ).

(134) ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب 145/5، وعبد التواب، رمضان ، فصول في فقه العربية : ص92.

(135) الدِّيْنَوَرِيّ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة: الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة:89/1.

(136) ينظر: ابن جني، أبو الفتح: الخصائص 60/3 - 61.

(137) ينظر: عبداللطيف، محمد حماسة: ظواهر نحوية في الشعر الحر: ص9-10.

(138) ينظر: المصدر السابق: ص 24-25.

(139) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح (لجز) 894/3.

(140) البيت لتميم بن مقبل: ديوانه تح: د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، ط (1) 1416هـ - 1995م: ص/ 219.

(141) ينظر: عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية / 89-90.

(142) ينظر: عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية ص/87-88.

(143) ينظر: الأنصاري، أبو زيد: النوادر في اللغة: ص: 31.

(144) ينظر: السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو: ص/51.

(145) العجلي، أبو النجم:، ديوانه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، حققه الدكتور محمد أديب عبدالواحد جمران، 1427هـ - 2006 : ص256.

(146) ينظر: سيبويه، أبو بشر: الكتاب: 85/1، وابن جني، أبو الفتح، الخصائص 61/3.

(147) سبق تخريجه في الهامش رقم (101).

(148) ينظر: الحندود، إبراهيم بن صالح: الضرورة الشعرية: ص392

(149) سبق تخريجه في الهامش رقم (103).

(150) سبق تخريجه في الهامش رقم (125).

(151) السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر ، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، القاهرة، (ط:1)، 1405هـ - 1985م: ص34.

(152) ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ في الشعر ص:21.

(153) سبق تخريجه في الهامش رقم (133).

(154) ينظر: ابن فارس، أحمد: ذم الخطأ : ص 21 -22.

(155) السيرافي، أبو سعيد: ضرورة الشعر : ص34.

(156) سبق تخريجه في الهامش رقم (115).

(157) القيرواني، القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 205.

(158) سبق تخريجه في الهامش رقم (130).

(159) الذبياني، النابغة، ديوانه: ص82- 83.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم:

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

1- الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ .

2- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحـ: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي، المكتبة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت).

3- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها للبغدادي، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1982م.

4- الإشبيلي، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تح: د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، (ط:1)، 1419هـ - 1999م.

5- الإشبيلي، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، القاهرة، (ط:1)، 1980م.

6- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (ط:1)، 1380هـ - 1961م.

7- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب، تح: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (ط:1)، 1998م.

8- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط: 4)، 1418هـ - 1997م.

9- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، تح: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1416هـ - 1996م.

10-ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحـ: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).

11-الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفار عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، (ط:4)، 1990م.
12-ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
13-ابن دريد، أبو بكر محمد بن حسن، جمهرة اللغة، قدّم له وحققه: منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، (ط:1)، 1987م.
14-الدِّيْنَوَرِيّ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.
15-الذبياني، النابغة، ديوانه، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (ط:2)، (د.ت).
16-رؤبة، ديوانه= مجموع أشعار العرب، ويتضمن ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم الورد، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
17-ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط:3)، 1417هـ - 1996م.
18-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (ط:1)، 1411هـ -1991م.
19-ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
20-السيرافي، أبو سعيد، ضرورة الشعر ، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، القاهرة، (ط:1)، 1405هـ - 1985م.
21-السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطيَّة، وراجعه وقدّم له: علاء الدين عطيّة، دار البيروني، (ط:2)، 1427هـ- 206م.
22-عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط:6) 1999م.
23-عبداللطيف، محمد حماسة ، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم، القاهرة.
24-عبداللطيف، محمد حماسة، ظواهر نحوية في الشعر الحر(دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور)، دار غريب، القاهرة، 2001.
25-العجاج ، ديوانه، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشَرْحهُ، عني بتحقيقه: الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، حلب - سورية، 1416هـ - 1995م.
26-العجلي، أبو النجم، ديوانه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، حققه الدكتور محمد أديب عبدالواحد جمران، 1427هـ - 2006م.
27-ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار القلم، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1408هـ - 1987م.
28-العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق،(ط:1)،1995م.
29-ابن فارس، أحمد، ذم الخطأ في الشعر، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1400هـ - 1980م.
30-الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية 1985م.
31-الفرزدق، ديوانه، شرح وضبط إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (ط: 1)، 1983م.
32-القيرواني، القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدّم له وصنع فهارسه الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ط)، (د.ت).
33-الكفوي، أبو لبقاء أيوب من موسى، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط:2)، 1998م.
34-لبيد، بن ربيعة، ديوانه، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، (ط:1)، 2004م.
35-ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تح: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 1)، 1422هـ - 2001م.
36-ابن مقبل، تميم، ديوانه تح: د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، ط (1) 1416هـ - 1995م.
37- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، (د.ط)، (د.ت).
38-النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط:1)، 1421هـ - 2001م.
39-ابن هشام، جمال الدين أبو محمد تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط: 1)، 146هـ - 1986م.
40-ابن يعفر، الأسود، ديوانه، صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ، (د.ط)، (د.ت).
41-ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية،(د.ط)،(د.ت).

ثالثًا: الرسائل العلمية:

42- متولي، وحيد عز الرجال، الضرورة الشعرية في شرح المفصل، ماجستير، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، القاهرة ، 1427هـ - 2006م.

رابعًا: الأبحاث المنشورة:

43- الحندود ، إبراهيم بن صالح، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - 1421هـ/2001م.

The Poetic Necessity: The Poetry of Ro'oba' Bin Al-Ajaaj as an Example

Adellah Rajahi Mohammad Ghanim **Yousif Hassan Hassan Al-Ajili**

Abstract

The research tackled the issue of poetic necessity, in terms of its linguistic and theological significance, and its most prominent manifestations represented in the increase, the shortage, the submission, the delay, the substitution, the change of one phase of parsing to another through simile, analogy, the feminization of the masculine, and what has been found in Ro'oba's poetry . It also dealt with the grammarians' classification of necessity as good and bad, and the reasons beyond this classification. Then it tackled the views of the grammarians regarding the poetic necessity showing their most prominent explicit views. The researchers concluded that the poetic necessity is a stylistic trick invented by the grammarians to explain everything that violate their grammatical roles and they added that not every poetic necessity is actually a necessity since some of them can be accounted for grammatically in one way or another and some of them occurred in non-poetic contexts